خاتمة

تعد الانجازات في مجال التنمية المحلية المستدامة ذو اهمية بالغة لما تلمه من ركيزة اساسية للنهوض بالأجيال الحالية والقادمة ولهذا فقد أولت الجماعات المحلية التي تعتبر ركيزة اساسية في هرم التنظيم الاداري في الجزائر فهي تمثل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤوون العمومية مع الدولة في إدارة الإقليم والحفاظ على الإطار المعيشي وتحسينه للأجيال الحالية والقادمة .

نتيجة البحث المستمر في هذا الموضوع توصلنا في الاخير لعدة نتائج أهمها :

ان هذا الموضوع من اعقد المواضيع واكثرها تشعبا وتداخلا من حيث التنظيم والتسيير والتمويل وتجانس والتنسيق فيما بينها .

ونجد ان الدولة تحاول بكل الوسائل ارساء النظام اللامركزي من خلال الاهتمام الجلي بهذه الوحدات ,حيث تعتمد الدولة على مبدأ المجالس المنتخبة الذي يعتبر وسيلة الديمقراطية والذي يكرس مبدأ اللامركزية ,ولكن عدم اشتراط المشرع المستوى العلمي او الخبرة في الترشح خلق عائقا امام اتخاذ القرارات المهمة لتسيير المشاريع التنموية فامتلاكهم لهذه الكفاءات العلمية والثقافية يدفع بهم الى تسيير الشؤون الجماعية بكل سهولة .

ومن هذا المنطلق فالجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية والولاية اولت اهتماما بالعنصر البشري مع التناسق مع العنصر المادي بإعتبار الاخير ممول عجلة المشاريع التنموية للجماعات المحلية مع البحث المتواصل في ايجاد مصادر التمويل المحلي في شتى القطاعات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والتي يمكن تعريفها على انها عملية ادارية مخططة وهادفة ومتوازنة ومتواصلة ومتكاملة في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة والتكنولوجية تتطلب جهودا حكومية مركزية ومحلية ودعم ومساندة شعبية واعية

ومسؤولة.و هي مطلب اساسي لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع المكاسب التنموية والثروات بين الاجيال المختلفة .

وعلى الرغم من أن قانوني البلدية والولاية منحا صلاحيات واسعة للجماعات المحلية الا انها مازالت حبيسة الدور التقليدي نتيجة الرقابة المفروضة عليها .

لذلك وجب وضع حد للسلطة الوصية لتتمكن الجماعات المحلية من تنفيذ ماتراه مناسبا على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى البيئية والاكتفاء بالرقابة السياسية والقضائية .

ضعف الادارة المحلية وانتشار الظواهر السلبية اهمها الفساد الاداري بالاضافة الى البطئ في تقديم الخدمات من جهة أخرى الذي بدوره قد يفقد الثقة بين المواطن والإدارة.

وضعف التخطيط والتقسيم الإداري الذي أهمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى المشاركة السياسية للمواطنين انعكس سلبا على الإدارة المحلية وهو ما جاء في التقسيم الإداري لسنة 1984 بحكم انه لم يراعي العديد من الأبعاد والنظر له من الزاوية الإدارية والسياسية لتقريب الإدارة من المواطن بغض النظر للجوانب الأخرى مع إهمال البعد الاقتصادي والفني اللذان لهما انعكاسات على القدرات المالية للجماعات المحلية والتي بدورها أبرزت العجز ومن ثم عدم التوازن الجهوي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للتنمية وهو تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب التنموية.

كما يتميز نظام المالية المحلية بنوع من المركزية حيث يعرف النظام الجبائي سيطرة كاملة للدولة من حيث سن القوانين وتطبيقها دون اشراك الجماعات المحلية في ذلك ,رغم ان المالية المحلية هي حلقة الوصل بين المجالس والمخططات التنموية فهي اهم وسيلة لتحقيق المشاريع والمخططات التنموية .

ومن اجل النهوض بعجلة التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية وجب على السلطة المركزية واللامركزية :

– من إعادة الثقة للمواطن في المجالس من خلا تنظيم وتطوير المشاركة الشعبية بالشكل الذي يسمح للمواطنين المحليين المساهمة في إعطاء اقتراحاتهم في تنفيذ المشاريع والعمل على تفعيل دور الحركة الجمعوية المحلية وتدعيمها بالإمكانيات المالية والبشرية التي تحتاجها وقد يصل الأمر لأبعد من هذا من خلال توعية المواطن بالجوانب القانونية والبيئية المتمثلة في الإرشادات والاشهارات.

إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي بحكم انه الخيار الأمثل للمسيرين المحليين لدخول عالم الاستثمار المحلي وتطوير القرى والأرياف على الخصوص والنهوض بالصناعة الزراعية على العموم وتجنب كامل الثغرات والأخطاء لتقسيم سنة 1984.

اعتماد النظام الجبائي من خلال اشراك المنتخبين المحليين في تحديد وعاء الضرائب وتحصيلها وتوزيعها .

يجب ان تعد السياسات التنموية للمجتمعات المحلية على اساس يضمن الحفاظ على هوية وخصائص كل منطقة (حضرية +ريفية).

تشجيع الاستثمار وفتح المجال امام القطاع الخاص لان ذلك يساهم في ايجاد موارد مالية اضافية كما يساعد على تخفيض البطالة وبالتالي يساهم في الحد من عدة ظواهر ويساهم في النمو الاقتصادي .